

بري: قبول الطعن يضعنا أمام عرقنة الوضع اللبناني



بري مجتمعاً في نواب لقاء الاربعاء (حسن ابراهيم)

شكّلت الاشارات الايجابية التي تحدّث عنها رئيس مجلس النواب نبيه بري محور لقاء الاربعاء. سارع نواب كتل الولاة للمقاومة والتحرير والتنمية والتغيير والاصلاح إلى سؤال الرئيس بري عن حقيقة هذه الاجابيات؟ وهل هي مرتبطة بالتوافق الاقليمي والدولية؟

لم يكشف الرئيس بري آية تفاصيل. التزم الصمت حيال هذا الموضوع، واكتفى بالقول: «إنه يجري اتصالات داخلية وخارجية عبر قنوات لن يفصح عنها، سيبقى ملكا له لحين أن نتضج»، لافتاً إلى «أن كل مساعيه تصبّ في خاتة انتخاب الرئيس».

وأكد بري بحسب ما نقل عنه زواره لـ«البناء»، «أن الجهود منضبة في الوقت الراهن على تنفيذ ما جرى التزاهه خلال جلسة التمديد، أي السعي لانتخاب رئيس للجمهورية، والعمل لإقرار قانون جديد للانتخابات. ولهذه الغاية سيقام اجتماع اللجنة المكلفة دراسة قانون الانتخاب في السابع عشر من الجاري، لدرس مشروع القانون المخطط 64 بـ64 الذي يجمع الاكثرية والنسبية في محاولة للتوصل إلى توافق، لافتاً إلى «أنه في حال لم يتم التوصل إلى توافق خلال مهلة الشهر، فإنه سيدعو إلى جلسة عامة سيضع على جدول أعمالها كل مشاريع واقتراحات القوانين الموجودة في المجلس منذ أيام حكومة الرئيس نجيب ميقاتي.

وإذ جدد القول: «إن التمديد للمجلس جاء نتيجة ظروف بات يعرفها الجمع، وعلى قاعدة الضرورات تبيح المحظورات»، اعتبر بري «أن التقدم بالطعن من قبل كتلة التغيير والاصلاح في

تتمك المشكلة في لبنان منذ اتفاق الطائف في المشاركة الفعلية بالحكم، وتحقيق المناصفة الفعلية، لا سيما أن بنود الطائف وضعت أساساً في شكل متكامل. وفيما يصير البعض على التمسك بالمناقبة والعيش المشترك، يتحدث آخرون عن تناقضات في توازن الصلاحيات، ويعتبرون أن الطائف طبق انتقائياً في المرحلة السابقة، ولذا لا بد من تنفيذ كامل مندرجاته بتجرد، لجهة انتخاب رئيس الجمهورية من تمثيل شعبي في مكوئه، ليتمكن من لعب دوره الدستوري كحكم بين السلطات والكتل السياسية وإقرار قانون جديد للانتخاب.

تحت عنوان «أزمة تكوين السلطة: ربع قرن على اتفاق الطائف»، نظم مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عدد من الوزراء والنواب الحاليين والسابقين، وحضره مطولون عن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ورئيس كتلة التغيير والاصلاح العماد ميشال عون، رئيس تيار المرشد النائب سليمان فرنجية، ورئيس حزب القوات سمير جعجع، والنائب سامي الجميل وحشد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية والإعلامية.

وبدا المؤتمر بكلمة ترحيبية لراعي المركز الرئيسي عصام فارس، شدد فيها على أن الوضع السياسي الذي يشهده جوارنا العربي نتيجة الصراعات الإقليمية والدولية، يطرح علينا تحديات خطيرة، تستوجب منا أعلى درجات اليقظة والتكيف والتعايش. وأضاف «إنه لمن المؤسف أن نرى النظام السياسي في لبنان يشهد منذ سنوات شللاً وتعطيلاً لعل المؤسسات الدستورية، وتراجعاً في انتاجيتها، وخلافات حول تفسير وفي الانتخابات».

وفاي الانتخابات»، ودعا جابر «المجلس النيابي إلى ورشة تشريعية سريعة تبدأ بالعودة إلى إقرار موازنة للدولة التي من دونها لا رقابة برلمانية ولا شفافية مالية، وإقرار قانون المركزية الإدارية كما نص اتفاق الطائف، وإقرار قانون جديد للإعلام، وقانون ضمان الشفوخة الموجود في اللجان النيابية منذ سنوات، وقانون البطاقة الصحية الموحدة ومعالجة جدية للصحة الصحي في لبنان، ودعا أيضاً كما المطلوب إلى مقاربة جديدة لمف التحليل الرسمي في لبنان، وإصدار تشريعات جديدة اصبحت ضرورية لأجل تسهيل تنفيذ القوانين في لبنان، أي وضع مهلة للوزير لأجل توقيع المراسيم، وإلا تصبح نافذة كما الوضع بالنسبة لرئيس الجمهورية. وقال: «إنه على صعيد النظام

المجلس الدستوري، فلكي تصدر قرارات عن المجلس الدستوري ينبغي أن يتلقى طعوناً في دستورية القوانين وأوضح «أن صلاحية المجلس في تفسير الدستور سقطت في التعديلات الدستورية وقد غيبت صلاحياته في النص ما أدى إلى عدم وضوح في عمله»، لافتاً إلى «أن المجلس الدستوري محض بالقانون ولا تأخير لرؤساء الطوائف اأعضاء المجلس الدستوري ولكن على الأعضاء أن يحسنوا أنفسهم ولا يفسحوا المجال للسياسيين للتدخل معهم في قضايا تتعلق بالمجلس الدستوري».

وأكد «أن المجلس الدستوري ليس جزيرة منعزلة عما يجري من حولها، لكننا مصمون على الحفاظ عليه وتعزيز وجوده والعمل على توسيع صلاحياته، اقتناعاً منا بأن لا قيامة للبنان إلا بدولة يسان دستورها وتحترم فيها الحقوق والحريات، وتحقق فيها العدالة التي أساسها العدالة الدستورية». وشدد على «أن المجلس هيئة المؤتمرات الاقليمية والدولية، وإذا كان عدد القرارات الصادرة عنه قليلاً نسبياً، فذلك يعود إلى البطء في التشريع، وعدم إجراء الانتخابات، وتقييد الحق بمراجعة المجلس

مؤتمر «أزمة تكوين السلطة: ربع قرن على الطائف»

بين الضرورة الميثاقية وتناقضات توازن الصلاحيات قانون الانتخاب ورئاسة الجمهورية مازق الصيغة الطائفية



جانب من المتحدثين في مؤتمر أزمة تكوين السلطة

الداخلي للمجلس النيابي، فنحن بحاجة إلى تعديلات تساعد على تفعيل الحياة النيابية وتحد من القدرة على تعطيل العمل التشريعي والرقابي والانتخابي لهذا المجلس، وطالب بقانون انتخابي جديد مختلط».

وشدد النائب عامر حوري في مداخلة على «الجانب الميثاقية في اتفاق الطائف الذي لايجوز المساس به تحت أي ظرف من الظروف، وهي: نهائية لبنان الأرض والشعب والمؤسسات كيان، عروية لبنان، النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني، الشعب مصدر السلطات يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، النظام الاقتصادي الحر، الإنماء المتوازن، إلغاء الطائفية السياسية، وحدة الأرض والشعب، ولا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

ويعد أن أبدي استعداد فريقه للقبول بقانون جديد للانتخاب، لفت إلى أن التفعيل الصحيح في المجلس النيابي لا يمكن أن يكون من خلال العودة إلى عصر القبائل الطائفية أو المذهبية، فالإشارة ذات اللون الطائفي أو المذهبي الواحد لا علاقة لها بلبنان العيش الواحد المشترك.

وشدد وزير العمل سعدان قزي على «تمسك المسيحيين بشراكة الحياة الواحدة مع المسلمين لأن خيار المسيحيين هو الدولة والكيان، ولبنان الواحد الموحّد حتى في ظل التفتك الذي يحصل في المنطقة، داعياً إلى المقابل للمسلمين إلى ألا يسمحوا لخرق الطائف بان يعكّر صفو هذه الشراكة». ولفت قزي إلى «أهمية مشروع بناء الدولة المتوازنة

ويعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

وكشف الوزير السابق بهيج طباره «عن وجود مرسوم منذ عام 1992 تنظيخ أعمال مجلس الوزراء يعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

وشدد الدكتور وسيم منصورى «أن جوهر وثيقة الوفاق الوطني لم يكن يرمي إلى إضعاف موقعه بل يعود لطائفة معينة لصالح موقع آخر يعود لطائفة أخرى، بل هو نقل صلاحيات السلطة الإجراءية إلى مجلس الوزراء الذي تجتمع فيه أطراف المجتمع اللبناني الابدئية كافة». وأشار منصورى إلى «أنه على الرئيس أن يكون تمثيلاً وقوياً مسيحياً لكي يتمكن من لعب دوره كحكم بين السلطات، إلا أن عدم التوافق المسيحي على شخص الرئيس هو ما يضعف رئيس الجمهورية»، وخلص إلى «أن هذا الأخير هو سلطة أساسية يقتضي العمل على تعزيز صلاحياتها».

وكشف الوزير السابق بهيج طباره «عن وجود مرسوم منذ عام 1992 تنظيخ أعمال مجلس الوزراء يعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

وشدد وزير العمل سعدان قزي على «تمسك المسيحيين بشراكة الحياة الواحدة مع المسلمين لأن خيار المسيحيين هو الدولة والكيان، ولبنان الواحد الموحّد حتى في ظل التفتك الذي يحصل في المنطقة، داعياً إلى المقابل للمسلمين إلى ألا يسمحوا لخرق الطائف بان يعكّر صفو هذه الشراكة». ولفت قزي إلى «أهمية مشروع بناء الدولة المتوازنة

ويعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

وكشف الوزير السابق بهيج طباره «عن وجود مرسوم منذ عام 1992 تنظيخ أعمال مجلس الوزراء يعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

وكشف الوزير السابق بهيج طباره «عن وجود مرسوم منذ عام 1992 تنظيخ أعمال مجلس الوزراء يعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

وكشف الوزير السابق بهيج طباره «عن وجود مرسوم منذ عام 1992 تنظيخ أعمال مجلس الوزراء يعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

محليات سياسية 3

الوزراء»، مشدداً على ضرورة إصدار هذا النظام بقانون وليس بمجرد مرسوم.

وأكد طيارة «أن الشرح العميق بين القوى السياسية والقائم على العصبيات المذهبية كان السبب الرئيسي الذي حال في السنوات الأخيرة دون انتظام عمل المؤسسات الدستورية بصورة عامة، وعمل مجلس الوزراء بصورة خاصة». ورأى طباره «أن المعالجة الصحيحة لهذا الوضع هي في التصدي للأسباب الداخلية للشرح القائم انطلاقاً مما نص عليه اتفاق الطائف». ودعا طيارة أخيراً إلى الضغط بكل الوسائل المتاحة من أجل وضع قانون للانتخابات النيابية، عصري وعادل، حدد الطائف أيضاً معالمه الأساسية، ويعتقد في شكل واضح على النظام النسيبي».

حمادة

وشدد النائب حمادة على «أن الطائف لم ينطلق ولم يبين على فرضية سوء النية السائدة حالياً بل طرح مشاريع منطوية للأشخاص منطقيين وقيل كل شيء وطنيين، الخزية أو المذهبية أو الطائفية». وعلّبون المصلحة العامة على اعتبارات المناكفة الشخصية أو الحزبية أو المذهبية أو الطائفية». وأكد «أن التخاذل في تطبيق الإصلاحات التي أقرها الطائف لا يحاسب عليها نَص ابترك الكثير من الإصلاحات، بل للذين اختلقوه أو للذين عطّلوه، داعياً إلى العودة إلى اتفاق الطائف، إلى توازناته الصحيحة فلا تسقط الهيكل على رؤوسنا جميعاً».

وأشار إلى «أن ما أُعطي للوزير ونزع من حق الرئيس لا يصبح بإعادة حق تعطيل الرئيس انما بنزع هذا الحق التعطيلي من الوزير.

جربصاتي

ودعا الوزير السابق سليم جربصاتي لأن يكون رئيس الجمهورية هو القائم بدور المحكم المفقود والمنشود والضابط إيقاع عمل المؤسسات الدستورية وانتظام الحياة العامة. وعقد «بعض مظاهر الشطط في تكوين السلطة لا بل في بناء الدولة في لبنان من جراء اتفاق الطائف وبالتالي «عجز» هذا الاتفاق عن معالجتها، مؤكداً أن التوقيت اصبح ملحا للنظر بالطائف».

ورأى جربصاتي أن المعالجات تنحصر في مبادرتين جوهريتين، موضحاً «أن اقرار قانون جديد لانتخاب أعضاء مجلس النواب متوافق مع مندرجات وثيقة الوفاق الوطني واحكام الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب».

طباره

وكشف الوزير السابق بهيج طباره «عن وجود مرسوم منذ عام 1992 تنظيخ أعمال مجلس الوزراء يعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس

الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

وكشف الوزير السابق بهيج طباره «عن وجود مرسوم منذ عام 1992 تنظيخ أعمال مجلس الوزراء يعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس

الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

وكشف الوزير السابق بهيج طباره «عن وجود مرسوم منذ عام 1992 تنظيخ أعمال مجلس الوزراء يعتبر بمثابة نظام داخلي لمجلس

الوزراء»، مؤكداً أن «العمل على تعزيز صلاحياتها».

شكر من الربية: السعودية لا تريد للبنان رئيساً إلا وفقاً لمصالحها



عون مستقبلاً شكر امس

تمنى الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان فايز شكر «أن يتصرف المجلس الدستوري بالطعن المقدم من كتلة التغيير والاصلاح كما سمعنا من رئيسه عصام سليمان الذي قال: «إن هناك اشخاصاً تتهم المجلس بالضعف».

وإذ أشار بعد زيارته رئيس كتلة التغيير والاصلاح العماد ميشال عون، في الربية، أمس، إلى «أن الحديث عن اجابيات في موضوع الرئاسة، يتعناها كل لبناني سواء كان في 8 آذار أو في 14 منه، لأن البلد لا يستطيع أن يستمر على هذا الشكل الذي لا يخدم أحداً»، سأل شكر «هل القرار هو قرار لبناني؟ كلا، فمن يعطل الانتخابات الرئاسية في لبنان معروف بالاسم». وشدد على «أن المشاورات ما بين التيار الوطني الحر بشخص رئيسه وفريق المستقبل الذي يشكل كتلة وازمة في المجلس النيابي لم تنتج وتنتج اتفاقاً لأن السعودية لا تريد للبنان رئيساً إلا وفقاً لمصالحها». وقال: «التسويات كبيرة، كل الناس تتزرف 24 تشرين الثاني وما سبترتب على اجتماع (1+5) مع الإيرانيين، لكن ما هو واضح أن الاشارات الايجابية لها علاقة بالتقدم على الأرض في الميدان في سورية من قبل الجيش العربي السوري، فهناك انقراض للمجموعات الأخرى المدعومة من الأميركي والاسرائيلي، والخليجي تحديداً القطري والسعودي والتركي».

وأشار الأمين القطري لحزب البعث إلى «أن أكتاف النائب وليد جنبلاط لن تتحمل وزر النتائج، فليكتف بما فيه في لبنان ولا يوجه النصع لدرؤن سورية، فهم من أبناء سورية وأعلنوا تكراراً أنهم مع الدولة السورية ولا يريدون أن يعلى احد عليهم»، ودعا شكر رئيس التقدمي «إلى عدم التصرف بإحقاد، لأنه عند التسويات الكبيرة لن يكون له دور، فعلى راس سورية رجل كبير اسمه بشار الاسد، شاء أم أبى جنبلاط».

وأكد «أن الاستمرار في السياسات الحاقدة التي لا تقدم سوى الضرر إلى لبنان لن يسلم احد منها، فهناك خلايا نائمة من داعش والنصرة تهدف إلى تدمير سورية ولبنان».

وإذ دعا رئيس حزب «القوات» سمير جعجع ليعسب ترشيحه وليجلج لأن ذاكرة اللبنانيين لم تمح، قال شكر: «إن أبناء راس بعلبك والقاع ومنهم من في القوات اللبنانية لا يؤيدونه، فهم يستشعرون خطر الإزهاب، ويعلمون مع حزب الله على حماية هاتين البلدتين».

«لإدخال تعديلات على قانونه لجهة النصاب»

سليمان: المجلس الدستوري لن يتعطل مرة ثانية

أكد رئيس المجلس الدستوري القاضي عصام سليمان «أن التجاذبات السياسية والانقسامات الحادة أثرت في أحد أهم الإنجازات التي جاءت بها وثيقة الوفاق الوطني ولا غنى عنه في دولة تسعى إلى أن تكون دولة قانون ومؤسسات تصان فيها الحقوق والحريات وتحقق فيها العدالة».

وتعهد سليمان في مؤتمر صحافي عقده بمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيس المجلس إلى أن نصاب المجلس لن يتعطل مرة ثانية كما حصل خلال تقديم الطعن في التمديد السابق وسيتعامل مع الطعن بالتقديم لمجلس النواب الذي سيقدّمه كتلة التغيير والاصلاح وفق الأصول التي نص عليها القانون».

ورأى «أن جعل النصاب 8 من 10 يشكل عرقلة لإتخاذ قرار في المجلس الدستوري لأنه لا يجوز أن تكون نسبة النصاب 80 في المئة من مجموع الأعضاء تسهياً لإتخاذ القرار، مشيراً إلى «أنه من المفترض أن يكون النصاب الاكثرية المطلقة أي 6 من 10». ولفت إلى «أنه من الواجب إدخال تعديلات كثيرة على قانون إنشاء المجلس الدستوري بعد التجربة التي مر بها على امتداد 20 سنة وهذه التعديلات يجب أن تشمل النصاب والاكثرية

التي تكون الاكثرية المطلقة واتخاذ القرار بالاكثرية المطلقة لأنه حالياً على ما هو عليه المجلس الدستوري، الآلية هي التي تتخذ القرار والمجلس الدستوري لديه مهلة الشهر لإصدار القرار. وإذا مر الشهر من دون إتخاذه يصبح القانون المطعون بدستورته نافذاً، وبالتالي إذا انقسم أعضاء المجلس الدستوري 6 مقابل 4 يصبح القرار نافذاً مما يعني أن 4ه هم من اتخذ القرار برد الطعن، وهكذا تكون الاقلية التي اتخذت القرار وليست الاكثرية».

وإذ أشار إلى «أن بعض السياسيين والإعلاميين يعهد إلى القول بأن المجلس الدستوري معطل، وفي هذا تضليل لرأي العام وإساءة إلى المجلس الدستوري، شدد سليمان على «أن المجلس مستمر في ممارسة مهماته في إصدار القرارات ومتابعة نشاطه في اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية والمحاكم والمجالس الدستورية الفرنكوفونية، وفي المشاركة في المؤتمرات الاقليمية والدولية. وإذا كان عدد القرارات الصادرة عنه قليلاً نسبياً، فذلك يعود إلى البطء في التشريع، وعدم إجراء الانتخابات، وتقييد الحق بمراجعة المجلس



سليمان متحدثاً في المؤتمر الصحافي امس (تموز)

الغازن: بكركي منفتحة على الجميع

أكد رئيس المجلس العام الماروني وديع الغازن أن بكركي منفتحة على الجميع بشخص البطريرك بشارة الراعي.

واعتبر الغازن في حديث له أمس «أن أي تصريح أو ملاحظة يقولها البطريرك إنما تصب في خاتمة المصلحة الوطنية العليا لأن البطريرك لا يتعاطى الشؤون السياسية التفضيلية بل يتعاطى أموراً وطنية».

وقال الغازن: «لطالما كانت بكركي هكذا منذ عهد البطريرك الحويك حتى يومنا هذا لأنها كانت الأساس للاخطار».

وفي حديثه مع «أننا اليوم في أصل الحاجة إلى وفاق مسيحي - مسيحي وفاق مسيحي - مسيحي».

ولبناني»، ونبه من «أن لبنان يمر بأخطر كبيرة وعسيرة ووجدتنا هي الضمان لتجنب التداعيات السلبية لتلك الاخطار».

وفي حديثه مع «أننا اليوم في أصل الحاجة إلى وفاق مسيحي - مسيحي وفاق مسيحي - مسيحي».